عديدة، شارك فيها محمود عباس (ابو مازن)، ونائب الامين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، ابو علي مصطفى، والامين العام لجبهة النضال الشعبي الفلسطيني، سمير غوشة، وعضو اللجنة التنفيذية، ياسر عبدربه، وعضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، هاني الحسن.

اصطفافات فلسطينية جديدة

مع اقتراب مؤتمر مدريد من اختتام عام على بدء اعماله، نشطت الحوارات داخل الفصائل الفلسطينية، خاصة تلك التي كانت تتحفظ على مبدأ المشاركة الفلسطينية بالمفاوضات، أو تلك الرافضة لها جملة وتفصيلاً. ولعلّ ما شجّع تلك الحوارات والدعوات التي أُطلقت، مطالبة بمقاطعة المفاوضات، هو ان العام الاول منها مضى، دونما تحقيق نتائج تذكر. وسرعان ما أخذت تلك الدعوات في التلاقي والتشكّل، على شكل اصطفافات جديدة، لم تشهدها الساحة الفلسطينية قبلاً، لعلّ أبرزها، هو تشكيل الهيئة القيادية الموحّدة للجبهتين الشعبية والديمقراطية، والاعلان عمّا سمّي بالفصائل العشرة. إضافة الى تشكيلات رباعية، ضمّت الشعبية والديمقراطية، وجبهة التحرير الفلسطينية، والنضال الشعبي (جناح خالد عبدالمجيد).

وفي هذا السياق، أعلنت الجبهتان، الشعبية والديمقراطية، عبر بيان رسمي صادر عن مكتبهما السياسي، «تشكيل هيئة قيادية موحّدة للجبهتين، مسؤولة عن قيادة العمل المشترك بينهما في مختلف المجالات السياسية والجماهيرية والنضالية في إطار النضال من أجل اسقاط مخطط الحكم الاداري الذاتي ومشاريع التوطين والتهجير... وصون م.ت.ف. ودورها كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني» (**الهدف**، دمشق، ٢٧/٩/١٩٩٢).

الى ذلك، رأت أوساط سياسية فلسطينية، بأن تلك الاصطفافات باتت لافتة للنظر، ذلك ان موقف المعارضة الفلسطينية «تصاعد في الآونة الاخيرة، على نحو قد يمسّ، في ظروف لاحقة، الوحدة الوطنية الفلسطينية، وقد يؤدي الى انقسام يطال القيادة الوطنية الموحّدة للانتفاضة، وبقية مؤسسات م.ت.ف. ممّا يدعو الى ضرورة تدارك الامر، والى ادارة حوار موسّع مع المعارضة» (محمود شقير، «الجولة السادسة»، **الراي**، ٢٧/٩/١٩٩٢).

من جهة أخرى، رأى د. حيدر عبدالشافي ان الاتهامات التي توجهها المعارضة الفلسطينية الى الوفد الفلسطيني بتقديم تنازلات للمفاوض الاسرائيلي والراعي الاميركي «غير مسؤولة وغير صحيحة بتاتاً» (**الحياة**، ٢/١٠/١٩٩٢).

ومن الجدير ذكره، في هذا السياق، هو ان الجبهتين، الشعبية والديمقراطية، على الرغم من مشاركتهما بصيغ الاصطفافات الجديدة كافة، الاّ انهما تؤكدان وبمختلف المناسبات، بأن تلك الاصطفافات، من وجهة نظرهما، لا تشكّل بديلاً عن المنظمة. ولعلّ لقاء الامين لعام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، د. جورج حبش، مع الرئيس الفلسطيني في عمّان، بتاريخ ٧/١٠/١٩٩٢، جاء ليؤكد مضمون ذلك.

الى ذلك، رأت أوساط اعلامية فلسطينية، «بأن وجود قضايا خلافية حول المشاركة في عملية السلام الراهنة ليست جديدة في ساحتنا الفلسطينية». وأضافت: «كان يمكن لهذا الخلاف ان يستمر فيؤكد الوفاء الفلسطيني للالتزام بالتعددية الفكرية والسياسية كقانون تجسيد عملي لديمقراطية الساحة الفلسطينية التي تجيز لكل فصيل أو مجموعة أو فرد، الحق في أن يقول ما يشاء ويصدر ما يشاء من بيانات منفردة أو مشتركة مع آخرين من داخل م.ت.ف. وخارجها، ما دام ذلك يتعلق بالقضية الوطنية، ويعكس موقفاً فلسطينياً، ولا يكون صدى لقرارات أو مواقف خارجية عن القضية الوطنية» (**فلسطين الثورة**، نيقوسيا، ١١/١٠/١٩٩٢).

س. ش.